CONCOURS CENTRALE•SUPÉLEC

Arabe

MP, PC, PSI, TSI

2021

4 heures — Calculatrice interdite

L'usage de tout système électronique ou informatique est interdit dans cette épreuve.

Rédiger en arabe et en 500 mots une synthèse des documents proposés, qui devra obligatoirement comporter un tire. Indiquer avec précision, à la fin du travail, le nombre de mots utilisés (titre inclus). Un écart de 10% en plus ou en moins sera accepté.

Ce sujet propose les documents suivants :

— une carte géographique de l'est du continent africain, publié par *Reuters* en date du 31 mars 2017 ;

— un article de Hassan Mossadak paru dans le journal *al-Arab* en date du 09 octobre 2019 ;

— un article issu du journal *al-Sharq al-Awsat* en date du 07 avril 2019 ;

— un article issu du journal *al-Ikhbârî al-Murîtânî* en date du 24 octobre 2019.

L'ordre dans lequel se présentent les documents est arbitraire et ne revêt aucune signification.

انعدام الأمن الغذائي حول شرق إفريقيا

يضع الجفاف حول شرق إفريقيا والحرب في جنوب السودان واليمن البلاد الواقعة في المنطقة في خطر المجاعة.

نظرة ثاقبة على مرحلة انعدام الأمن الغذائي (من فبراير 2017 إلى مايو 2017)

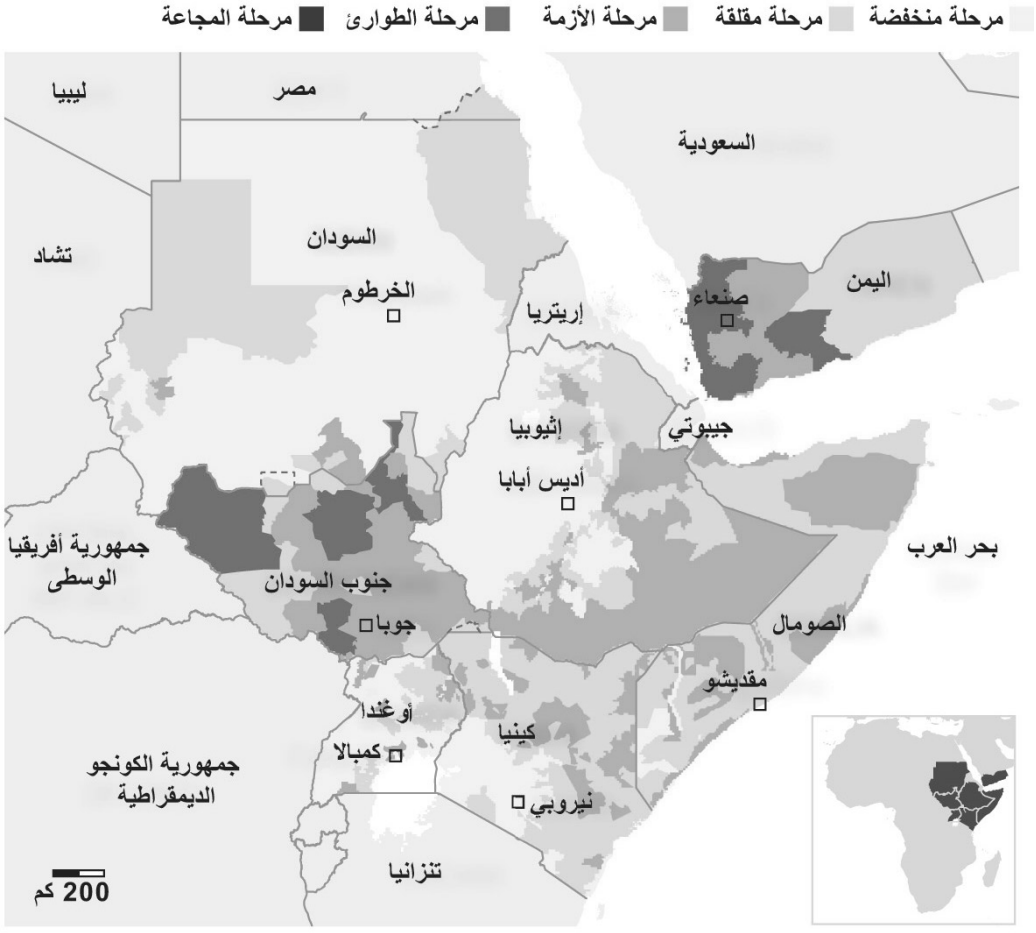

ملحوظة: بيانات إريتريا وجيبوتي غير متوفرة لأن شبكة أنظمة الإنذار المبكر للمجاعة غير موجودة في البلدين.

المصدر: شبكة أنظمة الإنذار المبكر للمجاعة

REUTERS

BY-NC-SA

تحقيق أمن غذائي عربي تحدّ يزداد صعوبة

حسن مصدق
أستاذ في جامعة فانسين باريس 8
جريدة العرب بتاريخ 09/10/2019 ، العدد 11492

تتفاقم الفجوة الغذائية بالمنطقة العربية رغم جهود دول المنطقة في تنويع إنتاجها الزراعي لتأمين احتياجات الغذاء، ومردّ ذلك تداعيات التغيّر المناخي والنمو الديموغرافي الهائل، ولتفادي الوقوع في هذه المعضلة وضمان الأمن الغذائي والتخلص من التبعية الغذائية للخارج، ينصح خبراء بضرورة إعادة النظر في طرق استخدام الأراضي والعادات الغذائية السائدة.

ينطوي الحديث عن الأمن الغذائي العربي على مدى قدرة المجتمعات العربية على توفير احتياجاتها من الغذاء، وسد الفجوة بين المطلوب والمتاح سواء عبر الرفع من الإنتاج المحلي أو تأمين التمويل الضروري للاستيراد من العالم الخارجي، لسد الفجوة الغذائية وتحقيق الاكتفاء الذاتي.

وفي الحالتين معاً، أصبح مؤشر الأمن الغذائي في البلدان العربية رغم التحسن الملحوظ في أساسيات الإنتاج الزراعي محفوفاً بتحديات ورهانات شتى تفرض مواجهة مشكلاته البنيوية والاهتمام به للرفع من إنتاجية العامل الزراعي الذي يتأرجح لحد الآن بين الانخفاض الشديد والارتفاع المتذبذب دون تحقيق أي توازن. وهو ما يجعل الأمن الغذائي لا يقلّ أهمية عن الأمن العسكري ومن أولويات الأمن الوطني والسيادي. والسيادة بهذا المعنى تدور دوماً وأبداً في أي مجتمع حول السيادة الغذائية مما لا يسمح بتجاهل الأمن الغذائي من التحليل الاستراتيجي العربي، ويفرض عدم الوقوع في معادلة صعبة، يشكل البحث عن استقلالية القرار السياسي أحد طرفيها، وتأمين الغذاء الموجود في أيدي غيرها، طرفها الثاني.

بذلت الدول العربية مجهودات جبارة في تنويع السلة الغذائية وتأمينها، كما ارتفع الناتج الزراعي في الوطن العربي من 75.2 مليار دولار في 1997 إلى 98 مليار دولار في 2007 وإلى 140.75 مليار دولار في عام 2017. وتعمل بهذا القطاع أيد عاملة لا يستهان بها تصل إلى 29.76 مليون عامل من مجمل القوى العاملة البالغة 134.85 مليوناً حالياً، وتساهم بنسبة 13 بالمئة من الإنتاج المحلي في الوطن العربي.

استطاعت البلدان العربية أن تقلص من قيمة الفجوة من السلع الغذائية الرئيسية من 39.3 مليار دولار لمتوسط الفترة (2009-2015) إلى نحو 33.6 مليار دولار في 2017، على الرغم من الزيادة السكانية إلا أن هذا النجاح يمكن تأمينه عبر برامج رائدة كما فعلت الإمارات العربية المتحدة عبر برنامج زراعي "الهيدروبونيك" والحد من المزارع غير المجدية، أو حين أوقفت السعودية زراعة الأعلاف الخضراء، بعد أن أدركت خطورة استهلاك المياه غير المتجددة ، ثم "مخطط المغرب الأخضر" القائم على تطوير فلاحة ذات إنتاجية عالمية ومحاربة الفقر في الوسط القروي.

لكن يمكن خفض قيمة العجز التجاري للمواد الغذائية بالاستغلال التكاملي والأمثل للأراضي الزراعية الصالحة في السودان، والعراق ومصر، والحد من تلوث وتملح الأراضي الزراعية، والعمل بالزيادة في توسيع مساحة الأراضي الزراعية وتأمين المال اللازم للاستثمار والعودة من جديد للاهتمام بأنماط الإنتاج الزراعي عوض التوجه كلياً نحو الاقتصاد الخدمي.

ويعد العالم العربي من أكبر مستوردي الحبوب في العالم، وتأتي مصر في الصدارة باستيرادها 11 مليون طن سنوياً، والبلدان العربية المتوسطية إن كان عدد سكانها لا يتجاوز 3 بالمئة من مجموع سكان العالم، فهي تستورد ما بين 15 و17 بالمئة من الحبوب عالمياً.

ومن الجدير بالذكر، أن الاحتياجات الزراعية في الدول العربية مغطاة حاليا بنسبة 40 بالمئة من الواردات، وهي اليوم تستورد 55 بالمئة من احتياجاتها الإجمالية من المواد الغذائية مما يؤثر على ميزانياتها ومستوياتها الحالية بنسب متفاوتة، الأمر الذي يعرقل نموها بشكل مستدام ويعيق أحياناً نجاح سياساتها لمحاربة الفقر.

وتشكل ندرة المياه قضية بيئية رئيسية في معظم الدول العربية بسبب تدني كميات الأمطار، وتذبذبها من موسم لآخر، وارتفاع درجة الحرارة بما يؤثر سلباً على النظم الإيكولوجية إضافة إلى توسع مساحة رقة التصحر وتدهور جودة الأراضي واختلال التنوع الحيوي، وبالتالي تقلص مساحة الأراضي المزروعة.

يكمن التحدي الأكبر في المستوى البنيوي أي في ضرورة التكيف مع التغيرات المناخية التي تهدد بتصحر 121 مليون هكتار من أصل 220 مليون هكتار، تستغل منها فعلياً للزراعة فقط 72.36 مليون هكتار في 2017، حيث يزرع منها بالقطاع المطري 69.5 مليون هكتار، بينما بالقطاع المروي نحو 13.57 مليون هكتار، فيما لا يتم استغلال نحو 27.9 مليون هكتار في كل المواسم وبانتظام.

ومن ثم، من الضروري إيجاد حلول واقعية يمكن أن تحقق التوازنات بين الإنتاج والاستهلاك والمبادلات. إذ لن يكون هناك تنمية مستدامة من دون القضاء على الفقر والجوع.

وتتجلى هذه الأهمية القصوى في كون أن 40 بالمئة من الأيدي العاملة النشيطة بالمغرب تشتغل في الزراعة.

وفي نفس الوقت، فإن 37 بالمئة من عائدات العائلات تصرف في توفير الغذاء، وهو نفس الأمر في مصر، والأردن، ويصل الرقم إلى 54 بالمئة في الجزائر، بينما لا يتعدى 7 بالمئة في الولايات المتحدة الأميركية و15 بالمئة في فرنسا. وهو ما جعل أغلب البلدان العربية تابعة للسوق الدولية ورهينة التبعية للخارج في ضمان أمنها الغذائي، فهي بحسب وزارة الزراعة الأميركية من بين أهم المستوردين في العالم، ويكفي أن مصر والجزائر تحتلان المرتبتين الأولى والثالثة عالمياً.

BY-NC-SA

أضف إلى ذلك، لا يمكن الاستمرار في زراعة غير مناسبة للتربة، وتستهلك كمية مياه هائلة في بلدان وصلت حالة حرج وشح في مواردها المائية المتاحة، كما يتم حالياً من زراعة أشجار الموز والتفاح في بلدان تصنف في خانة الفقر المائي. وذلك عوض تشجيع زراعة شتوية، هي محل طلب مستمر عوض الاستمرار في زراعة صيفية غير مجدية.

وتفرض التغيرات المناخية في المنطقة العربية تغيير الأنماط السائدة في الزراعة العربية، وبالتالي ضرورة تمويل البحث والتطوير الزراعي بإنشاء مراكز تعمل على معالجة قلة الموارد المائية المحدودة وضيق مساحة الأراضي الزراعية، ومكافحة التصحر والتعرية، وتقديم استشارات فنية لتطوير "الصناعات الزراعية" و"الصناعات الغذائية" في المناطق الجافة، والتخفيف من حدة آثار التغيرات المناخية.

بالإمكان تحويل النظم الزراعية والغذائية على نحو مستدام بفضل تكوين أجيال جديدة من المهندسين مختصين في إنتاج البذور وتهجينها وتطوير إنتاج الشتائل الملائمة للبيئات الجافة أو شبه الجافة. وذلك من أجل بلوغ تحسن في سلة المحاصيل المدفوعة بالتقدم التكنولوجي، وحتى لا يؤدي ارتفاع الحرارة إلى تسريع معدل التشبع الغذائي، وتكاثر الطحالب الضارة، وانتشار الأمراض البكتيرية في التربة أو المستزرعات السمكية حفاظاً على سلامة الأغذية وصحة الحيوان والنبات.

وعليه، لا بد من تبني سياسات زراعية تشاركية تستحضر في خططها الوطنية والتعاونية مستلزمات التقنية الحديثة لحماية التربة والنبات، والمعادلة بين قيمة الموارد الغذائية وكمية الاحتياجات المائية المصاحبة لها، كما العمل على توفير مخزون استراتيجي من الغذاء لحالات الطوارئ، وبرامج حماية اجتماعية للفئات السكانية الفقيرة وضعيفة الدخل.

تغيُّر المناخ يهدد بمزيد من الأعاصير المدمِّرة

شمال شبه الجزيرة العربية في عين العاصفة

جريدة الشرق الأوسط: 07 أبريل 2019، رقم العدد [14740]

فيما عدا إعصارين ضربا الجزء الشمالي لشبه الجزيرة العربية، تميّزت الشهور الأخيرة لعام 2018 بسيول هادرة اجتاحت عدة بلدان عربية، من تونس والأردن وفلسطين ولبنان، وصولاً إلى السعودية والكويت وقطر. ففي الأردن، جرفت السيول عشرات الأشخاص إلى حتفهم في منطقة البحر الميت، كما أغرقت شوارع العاصمة عمّان عدة مرات. وضربت الفيضانات مناطق في السعودية وقطر وتونس وفلسطين، وتسببت بأضرار مادية كبيرة وسقوط ضحايا.

الفيضانات التي يسبّبها هطول غزير للأمطار لفترات طويلة، أو موجة مطر كثيفة خلال فترة قصيرة، أو ذوبان سريع للثلوج، ظواهر طبيعية تحصل دوريّاً. لكن تكرارها على نحو متسارع وشدة حدّتها خلال السنوات الأخيرة كان وراء تأكيد المجتمع العلمي أنها من المظاهر المتقدمة لتغيّر المناخ. وما يفاقم الآثار الكارثية للسيول والفيضانات أن تصميم البنى التحتية في كثير من دول المنطقة لم يلحظ استيعابها، ولم يتم وضع خطط طوارئ لمواجهتها، إلى جانب السماح بالبناء في حالات كثيرة في المجاري الطبيعية للسيول، ما يتسبب بفيضانها إلى المناطق المحيطة.

فيما عدا الفيضانات والسيول، ضرب منطقة بحر العرب إعصاران قويان عام 2018، فالإعصار الاستوائي "مكونو" وصل في مايو (أيار) إلى المنطقة الواقعة في الطرف الجنوبي لشبه الجزيرة العربية، وألحق أضراراً بعُمان واليمن والسعودية. وفي أكتوبر (تشرين الأول) 2018، ضرب الإعصار "لُبان" شمالي اليمن وعُمان. وأوقع الإعصاران عشرات القتلى، كما تسبّبا بخسائر كبيرة في الممتلكات.

وتتأثر الدول العربية في مناطق القرن الأفريقي وجنوب شبه الجزيرة العربية بالعواصف الاستوائية، التي تتشكل في حوض شمال المحيط الهندي، حيث يمتد موسم العواصف بين بداية شهر أبريل ونهاية ديسمبر (كانون الأول) من كل عام. ويعتبر هذا الحوض هو الأقل فعالية بين الأحواض الأخرى، إذ يشهد ما بين 4 و6 أعاصير فقط في السنة، لكنه يعد الأكثر تسبباً بالوفيات عالمياً، لأنه يطال دولاً ذات كثافة سكانية عالية، كالهند وباكستان وبنغلاديش.

يعتمد تشكل الإعصار على عاملين هما درجة حرارة المحيط وحركة الرياح. ومع ازدياد انبعاث غازات الدفيئة وارتفاع حرارة مياه البحر، من المتوقع أن تصبح الأعاصير أكثر تواتراً، وربما تتحول في السنوات القليلة المقبلة إلى ظاهرة تتكرر بشكل اعتيادي. لكن هل من سبيل للتخفيف من حدة الأعاصير أو منع تشكلها في المحيطات؟

يتطلب تشكّل الأعاصير أن تزيد درجة حرارة سطح البحر على 26.5 درجة مئوية، فإذا انخفضت عن هذا الحد سيكون من المستحيل حصول الإعصار. وتعد براءة الاختراع المعروفة باسم "بالوعة سالتر"، المسجلة باسم المهندس البحري البريطاني البروفسور ستيفن سالتر، من بين الأفكار المطروحة لخفض درجة حرارة سطح البحر في أماكن ولادة الأعاصير.

وتعتمد خطة سالتر - غيتس على تعويم آلاف الحلقات الشبيهة بالإطارات في المياه الاستوائية للمحيط الأطلسي. وتتصل أنابيب عملاقة بهذه الحلقات لتمتص المياه السطحية الدافئة، وتضخها في عمق المحيط، فتحل مكانها مياه باردة قادمة من القاع.

ويطرح الدكتور جون لاثام وزملاؤه من جامعة مانشستر، خطة بديلة لتبريد حرارة سطح البحر من خلال تسيير أسطول من السفن غير المأهولة في المياه الأطلسية الدافئة. وتعمل هذه السفن على ضخ مياه البحر على شكل رذاذ في الغلاف الجوي، ما يجعل السحب

BY-NC-SA

في الجو أكثر لمعاناً. ونتيجة لذلك يزداد انعكاس حرارة الشمس باتجاه الفضاء، مما يؤدي إلى انخفاض درجة حرارة سطح البحر، وتصبح الظروف غير مهيّأة لتشكل الأعاصير.

يمكن تصنيف هذه الأفكار ضمن هندسة المناخ الانتقائية، التي تتضمن العبث بدرجات حرارة المحيطات وتشكيل السحب، وربما تنتج عنها مفاجآت غير متوقعة تلحق ضرراً بأنماط الطقس العالمية.

يقترح المهندس مارك جاكوبسون وزملاؤه من جامعة ستانفورد في كاليفورنيا، طريقة تنطوي على مخاطر أقل وتعتمد على تقنيات مستخدمة بالفعل لأغراض أخرى، وهي مزارع الرياح البحرية. فوفقاً لجاكوبسون، يمكن لتوربينات توليد الكهرباء من الطاقة الريحية أن تحمي المناطق الساحلية عند اقتراب الأعاصير، إذا جرى تحديد مواضعها واتجاهاتها بشكل مناسب.

وتعمل شفرات التوربينات الريحية على إعاقة وإبطاء الرياح الدورانية في الأجزاء الخارجية من العاصفة، مما يقلل من ارتفاع أمواج البحر تحتها وإبطاء حركة الهواء نحو المركز ورفع الضغط الجوي في وسط الإعصار. وبفضل تناقص فارق الضغط بين عين الإعصار ومحيطه الخارجي، تتباطأ سرعته ويتلاشى بشكل أسرع.

تبدو مزارع الرياح البحرية طريقة مغرية لإصابة عصفورين بحجر واحد، ولكن هناك مشكلة تتمثل في الأعداد الهائلة من التوربينات المطلوبة لتحقيق هذه الغاية.

ومع ذلك، فمن الجيد أن نعلم أن هناك تقنية خضراء يمكن لها أن تولّد كميات هائلة من الطاقة المنخفضة الكربون وتسهم في الوقت نفسه في معالجة تهديد الأعاصير، وهذه التقنية متاحة إذا أردنا استخدامها. لكن كل هذا لا يلغي ضرورة تسريع الإجراءات الجدية للحدّ من ارتفاع حرارة المحيطات بسبب التغيّر المناخي، وضرورة وضع خطط طوارئ عملية وفعالة لمواجهة الكوارث الطبيعية التي لا يمكن منعها.

الاتحاد الأوروبي يمنح موريتانيا ستة ملايين أورو لدعم مواجهة التغير المناخي

جريدة الإخباري الموريتاني : 24 أكتوبر 2019

وقعت موريتانيا والاتحاد الأوربي أمس الأربعاء بنواكشوط، على بروتوكول اتفاق، يتعلق بتنفيذ المرحلة الثانية من برنامج التحالف الموريتاني ضد التغيرات المناخية، والرامي إلى دعم مبادرات التكيف مع التغيرات المناخية في موريتانيا.

وتأتي المرحلة الثانية من هذا البرنامج، التي خصص لها غلاف مالي يبلغ ستة ملايين أورو، وهو ما يعادل 250 مليون أوقية على مدى أربع سنوات (2019-2022)، لدعم كل المبادرات المتعلقة بالتكيف مع التغيرات المناخية من خلال تعزيز التنسيق ومتابعة الرهانات المرتبطة بهذه التغيرات، واعتماد الممارسات الجيدة للتكيف والتدبير المستدام للنظم الزراعية والرعوية المتوفرة في خمس ولايات موريتانية بالشريط الصحراوي الساحلي.

ووقع بروتوكول الاتفاق عن الجانب الموريتاني وزيرة البيئة والتنمية المستدامة، مريم بكاي، وعن الجانب الأوروبي، السفير، رئيس بعثة الاتحاد بنواكشوط، جياكومو ديرازو.

وقالت الوزيرة الموريتانية، في كلمة بالمناسبة، إن إشكالية التغيرات المناخية تشكل اليوم أحد التحديات التنموية الكبرى التي تواجه المجتمع الدولي، موضحة أن بلادها التي يسود مجالها الجغرافي طابع الجفاف، تعد من بين البلدان الأكثر هشاشة اتجاه التغيرات المناخية.

وأضافت أن موريتانيا تستشعر حاليا التأثيرات السلبية للتغيرات المناخية على الإنتاجية الزراعية والأمن الغذائي وعلى المنظومات البيئية والتنوع والصحة وعلى الأنشطة الاقتصادية والتوازنات الاجتماعية، خاصة في المناطق الريفية التي تعتمد على الموارد الزراعية والغابية، وكذلك في المناطق الساحلية التي تضم أكثر من 80 في المائة من الأنشطة الاقتصادية والصناعية والسياحية في البلاد.

وذكرت بأن موريتانيا صادقت على اتفاق باريس وقدمت إسهامها الوطني المحدد الذي يشمل التزاماتها في مجال التخفيض والتأقلم وشرعت هذه السنة في مسار تحضير الخطة الوطنية للتأقلم مع متابعة المبادرات الهادفة إلى تعزيز إدماج البعد المناخي في السياسات العمومية وتحسين تحمل المنظومات البيئية والمجموعات الهشة، مشيرة إلى أن هذا البرتوكول يشهد على الاهتمام الذي يوليه الاتحاد الأوروبي للمحافظة على البيئة ورهانات التغيرات المناخية.

من جهته، قال رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي، إن المرحلة الثانية من برنامج التحالف الموريتاني ضد التغيرات المناخية ترمي إلى دعم عمل الحكومة الموريتانية في إطار مقاربة دمج التغيرات المناخية وتنفيذ المبادرات المحلية لتأقلم النظم الزراعية ولإعادة تأهيل النظم البيئية على مستوى الولايات الموريتانية الخمس.

وكانت موريتانيا قد انضمت لهذه المبادرة منذ سنة 2011 باعتبارها تقع ضمن إحدى المناطق الست في العالم الأكثر تضررا من تأثيرات حرارة المناخ.

يذكر أن الاتحاد الأوروبي كان قد أطلق سنة 2007 التحالف الدولي ضد تغير المناخ، من أجل تقوية التعاون الدولي، ومساعدة الدول الأكثر تأثرا جراء التداعيات السلبية لظاهرة التغيرات المناخية

BY-NC-SA